



**حملة لمحو أمية الكمبيوتر بين جميع أفراد المجتمع
مؤسسة الرخصة الدولية" تدعو إلى تعزيز الوعي بالمسؤولية الاجتماعية من قبل
الشركات لمحو الأمية الرقمية**

1 أغسطس 2010

دعت "مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي"، الجهة المعنية بالإدارة والإشراف على عمليات توفير التدريب والاختبار للحصول على شهادة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر في منطقة الخليج والعراق، إلى مشاركة أكبر من المؤسسات الخاصة وشبه الحكومية في دعم نشر مزيد من الوعي المعلوماتي بين كافة شرائح المجتمع وذلك من خلال برامج المسؤولية الإجتماعية للشركات. إن وجود مجتمع رقمي يصب في مصلحة الجميع، الأمر الذي سيسهل على الأفراد الوصول إلى مزيد من المنتجات والخدمات المتاحة على الإنترنت، ويوفر للحكومات والشركات المزيد من التعاملات الإلكترونية بتكاليف تشغيلية منخفضة.

وتشارك مؤسسة الرخصة الدولية في العديد من المشاريع التي تعكس مهمتها المتمثلة في دعم تطوير مجتمع رقمي. ومن ضمن هذه المشاريع، المخيم الصيفي للحصول على الرخصة الدولية للعام الحالي الذي تم إطلاقه مؤخراً بدعم من الجهات الحكومية والجامعات وعدد من مؤسسات القطاع الخاص. وقد ساهم هذا المشروع في تمكين أكثر من 10.000 شاب وشابة من مختلف أنحاء منطقة الخليج من إتقان مهارات تكنولوجيا المعلومات، حيث يعتبر خطوة أولى نحو إعداد جيل شاب يتمتع بالكفاءة التي تؤهله للتعامل مع عناصر تكنولوجيا المعلومات بفاعلية وأمان.

تتساوى الشركات الخاصة والحكومات في تحمل المسؤولية تجاه مجتمعاتهم المحلية، حيث أن فوائد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لا تدرج فقط في قضايا المجتمع والبيئة، بل هنالك فوائد كبيرة أيضاً تعود على المؤسسات نفسها مثل تحسين أدائها المالي، وخفض تكاليفها التشغيلية، وتحسين صورة وسمعة المؤسسة، وزيادة المبيعات وولاء العملاء وزيادة القدرة على استقطاب الموظفين والاحتفاظ بهم، فضلاً عن سلامة المنتج والحد من المسؤولية تجاه الغير. كما ينبغي على المؤسسات تركيز جهودهم فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية على مجالات خبراتهم بحيث يمكنهم ذلك من إضافة قيمة حقيقية، وفي نفس الوقت تمكين مؤسساتهم من تحقيق المكاسب على المدى الطويل. ويعتبر هذا الأمر بالغ الأهمية لاستمرار أي جهود في مجال المسؤولية الاجتماعية لأنه سوف يضمن وجود التزام طويل الأمد، الذي من شأنه أن يتيح لهذه المشاريع أن تؤتي ثمارها وتفيد المجتمع الذي تستهدفه.

وقال جميل عزو، مدير عام مؤسسة الرخصة الدولية: "يتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه تنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات في الإمارات والمنطقة في عدم إدراك غالبية المؤسسات لأهمية مشاركتهم الفعالة في مجتمعاتهم المحلية. وبالتالي، لا يوجد هنالك أية رغبة حقيقية للدخول في شراكة استراتيجية على المدى الطويل مع الحكومة لتعزيز الوعي بتكنولوجيا المعلومات في المجتمع. ومن ناحية

أخرى، ينبغي على الحكومات تقديم مجموعة حوافز لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في مبادرات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وتكريم الرواد في هذا المجال".

وتعتزم مؤسسة الرخصة الدولية متابعة إطلاق حملات واسعة النطاق تهدف إلى تشجيع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على خفض تكاليف خدماتها. ومن المتوقع أن يتم تنفيذ هذه الحملات إستجابة للإقبال الإيجابي من قبل المواطنين والوافدين تجاه الخدمات الإلكترونية والتقنيات المتطورة التي تعتمد عليها الدوائر الحكومية والمؤسسات الخاصة التي تتضمن "الأعمال المصرفية الإلكترونية"، "الحجز الإلكتروني"، "الحكومة الإلكترونية"، "التجارة الإلكترونية"، "التعلم الإلكتروني" و"البحث عن الوظائف+9 عبر الإنترنت". وهناك مبادرة أخرى تسعى المؤسسة إلى تنفيذها بالتعاون مع مختلف الأطراف بما فيها الحكومات الإلكترونية المحلية وغيرها من القطاعات المستفيدة وهي برنامج "المواطن الإلكتروني"، التي تهدف إلى إعداد الجمهور لاستخدام الخدمات الإلكترونية في نشاطاتهم اليومية وتستهدف آلاف المواطنين من مختلف شرائح المجتمع.

-إنتهى-

نبذة عن معيار الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر:

تعد "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" معياراً عالمياً لتطوير مبادرات محو الأمية الرقمية وبرنامجاً دولياً معتمداً لتزويد الأفراد بالمبادئ الأساسية لإستخدام الكمبيوتر وتطبيقاته المختلفة. ويبلغ عدد المنتسبين والمرشحين للحصول على شهادة الرخصة الدولية أكثر من 10 مليون شخص من مختلف أنحاء العالم. وتهدف "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر"، التي تحظى باعتراف وزارات التربية والتعليم والجامعات والمنظمات الحكومية في ما يزيد عن 168 دولة وتتوفر بأكثر من 48 لغة بما فيها اللغة العربية، إلى تعزيز الثقافة المعلوماتية في العالم وفق معايير دولية موحدة ومستويات عالية من الجودة والكفاءة.